مجلة جامعة بنغازي العلمية

www.sjuob.uob.edu.ly

تحليل مستوى الإفصاح عن المخاطر في التقارير المالية السنوية للمصارف التجارية الليبية " دراسة تحليلية "

وليد إبراهيم محمد البرغثي [1] * و منيرة حامد حرم سيدهم [2]

1 قسم المصارف والاستثمار - المعهد العالي للعلوم الإدارية والمالية – بنغازي.
2 كلية العلوم الاقتصادية والتصرف بجامعة تونس المنار - تونس.

تاريخ الاستلام : 25 / 04 / 2020 تاريخ القبول : 31 / 12 / 2020

الملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة مستوى الإفصاح عن المخاطر في التقارير المالية السنوية للمصارف التجارية وتم الاعتماد على المنهجين الاستنباطي والاستقرائي أما وسيلة جمع البيانات فقد استخدمت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى لمجموعة من المؤشرات والبنود المالية وتم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) واعتمدت الدراسة على التقارير المالية الموحدة للمصارف التي تصدر عن مصرف ليبيا المركزي سنوياً، وذلك عن فترة (10) سنوات والتي تبدأ من عام 2009 م وتنتهي في عام 2018م وقد بلغ عدد المصارف المشاركة في الدراسة (18) مصرفاً.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بأن جميع المصارف التجارية تفصح بمستويات مختلفة عن المخاطر المصرفية، بينما وجدت أغلب المصارف لا تفصح عن البنود المتعلقة بالتحوط من المخاطر، كما توصلت أيضا بأن هناك فروقات غير جوهرية في مستويات الإفصاح بين المصارف و باقي المؤسسات المالية الأخرى.

الكلمات المفتاحية:

المؤشرات والبنود المالية، التقارير المالية الموحدة، مصرف ليبيا المركزي.

Abstract

The study aimed to know the level of disclosure of risks in the annual financial reports of commercial banks, and the deductive and inductive approaches were adopted. As for the method of data collection, the study used the method of content analysis for a set of financial indicators and items. The statistical program (SPSS) was used. The study relied on the consolidated financial reports of the banks that Issued by the Central Bank of Libya annually, for a period of (10) years, which starts from 2009 and ends in 2018. The number of banks participating in the study reached (18) banks.

Among the most important findings of the study is that all commercial banks disclose at different levels of banking risks, while most banks found not to disclose items related to hedging risks, and also concluded that there are non-material differences in the levels of disclosure between banks and other financial institutions.

Keywords: financial indicators and items, consolidated financial reports, the Central Bank of Libya.

1. المقدمة:

شهد الإفصاح على المخاطر في المؤسسات المالية بالعديد من الدول تطورا ملحوظا نتيجة لتطور بيئة عمل هذه المؤسسات ، وتعدد أنواع الاستثمارات المالية ، واتجاه العديد من الدول نحو تنميته وإثراء المعلومات الواردة بالقوائم المالية ومرفقاتها والإيضاحات المتممة لها ، تحقيقا للشفافية وتطبيقا لمتطلبات حوكمة المؤسسات. ونتيجة لذلك أصبح من الضروري تطوير محتوى التقارير المالية لتتضمن معلومات غير تقليدية تحقق الشفافية من جهة وتدعم ثقة مستخدمي تلك التقارير ومستفيديها من جهة أخرى. (1)

وقد أدت زيادة الحاجة إلى الإفصاح على المعلومات التي تُعاون مستخدمي القرارات على التنبؤ بالأداء المستقبلي للمؤسسات المالية وغير المالية في ظل المخاطر المحيطة ببيئة عمل هذه المؤسسات . كما أن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB ،1978) قرر أن الهدف الأساس للتقارير المالية حول توفير معلومات تساعد كلاً من المستثمرين الحاليين والمرتقبين في تقدير المخاطر والعائد المتوقع منها. (1)

2. مشكلة الدراسة:

ما تشهده في بعض التقارير والمؤشرات المالية لمعظم المؤسسات المالية وغير المالية في ليبيا المنشورة من قلة في الإفصاح الشامل للبنود والنسب والمؤشرات المطلوبة للإيضاح ، تعتبر مخالفة صريحة وواضحة للمعايير الدولية، وهذا ما يرافقه من تستر على بعض العناصر وبنود تلك القوائم من بعض مُدققي الحسابات ومستخدميها وبعض إدارات المخاطر، أو لجانها في تلك المؤسسات والتي من ضمنها المصارف التجارية، ذلك يسهم في التأثير البالغ على مصداقية هذه التقارير ومن ثم قدرتها على خدمة المستخدمين والمستفيدين من هذه التقارير.

لذا تكمن مشكلة الدراسة في أن هناك وجود قصور بالإفصاح على المخاطر (المالية) في التقارير السنوية المنشورة للمصارف التجارية التي ينشرها مصرف ليبيا المركزي، مما قد يشكل عائقاً أمام أصحاب القرارات الاقتصادية أو المالية للدولة لاتخاذ القرارات المُناسبة التي تبنى على معلومات كافية وكاملة وشفافة حول هذا المخاطر.

ويمكن إدراك مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

1. مدى تحديد مستوى التقارير السنوية للمصارف التجارية على الإفصاحات عن :

أ- مخاطر السيولة وكيفية تحليلها.

* للمراسلات إلى وليد إبراهيم محمد البرغثي
البريد الإلكتروني:
waleedalbraqthy@gmail.com

ب- مخاطر أسعار صرف العملة وكيفية تحليلها.

ج- مخاطر الائتمان (الاقتراض) وكيفية تحليلها. .

د- مخاطر الأدوات المالية (التحوط) وكيفية تحليلها .

2. هل الإفصاح حالياً عن هذه المخاطر يعتبر كافياً وملائماً في التقارير السنوية المنشورة ؟.

3. هل توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح على هذه المخاطر في المصارف التجارية عن باقي المؤسسات المالية الأخرى ؟.

3. أهداف الدراسة:

ويتمثل الهدف الرئيس للدراسة في تحليل مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية في التقارير الليبية، منشورة للمصارف التجارية الليبية ، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية :

1. إبراز أهمية الإفصاح عن المخاطر المالية بشكل دقيق وكامل وملائم وبالوقت المناسب في التقارير السنوية التي ينشرها.
2. التعرف على تحديد مستوى إفصاحات مخاطر المالية الخاصة بـ (السيولة ، وأسعار صرف العملة الأجنبية ، والأدوات المالية ، والائتمان) في التقارير المالية السنوية التي تنشرها المصارف التجارية الليبية.
3. تقويم مدى توافقه مع المعايير المُحاسبية الدولية المرتبطة بالإفصاح عبر المخاطر المالية مع القوانين والتشريعات المصرفية النافذة في ليبيا.

4. أهمية الدراسة:

تتجسد أهمية الدراسة في النقاط التالية :

1. أنها دراسة لإفصاحات المخاطر في المصارف التجارية الليبية وقد تكون الدراسة الأولى لهذا الجانب من الإفصاح.
2. التعرف على الوسائل المتخذة من قبل إدارات المصارف لتجنب أو التخفيف من عوامل المخاطر.
3. أن نتائج هذه الدراسة سوف تلقي إضاءة على أوجه القصور في الإفصاح عن المخاطر التي تواجه المصارف التجارية الليبية.
4. الاهتمام الكبير في الآونة الأخيرة بموضوع المخاطر وأثرها على جودة التقارير المالية من قبل العديد من الدول والمنظمات العلمية والمهنية.

5. فرضيات الدراسة:

لغرض تحقيق أهداف الدراسة سوف تُخْتَبَرُ الفرضية الرئيسة التالية:

تقوم المصارف التجارية بالإفصاح عن المخاطر في تقاريرها المالية السنوية. "

ولاختبار هذه الفرضية سوف تُخْتَبَرُ الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الأولى: تقوم المصارف التجارية بالإفصاح عن مخاطر السيولة في تقاريرها المالية السنوية.

الفرضية الثانية: تقوم المصارف التجارية بالإفصاح عن مخاطر أسعار صرف العملة في تقاريرها المالية السنوية.

الفرضية الثالثة : تقوم المصارف التجارية بالإفصاح عن مخاطر الائتمان في تقاريرها المالية السنوية .

الفرضية الرابعة: تقوم المصارف التجارية بالإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية والتحوط منها في تقاريرها المالية السنوية.

الفرضية الخامسة : توجد علاقة ارتباط جوهرية بين الإفصاح عن هذه المخاطر في المصارف التجارية عن باقي المؤسسات المالية الأخرى .

6. حدود الدراسة:

تهتم الدراسة أساساً على فحص ودراسة التقارير المالية للمصارف التجارية المنشورة في التقارير السنوية لمصرف ليبيا المركزي ، وقد تناول الباحثان التقارير المالية عن الأعوام 2009 م حتى 2018 م ، في ضوء المعلومات التي أمكن الحصول عليها، ولم نتمكن من الحصول على التقارير الخاصة بالمصارف التجارية مباشرةً على الرغم من المحاولات المتكررة ، وذلك لقناعة غالبية العاملين بالمصارف بسرية هذه المعلومات حتى بالنسبة للبحث العلمي.

7. منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة النظرية اعْتُمِدَ على المزج بين المنهجين الاستنباطي الاستقرائي المستند بشكل أساسي على معلومات مستقاة مباشرة من المراجع والأبحاث والدراسات السابقة ، وكذلك المجالات العلمية والدوريات المتعلقة بهذا الموضوع .

8. الدراسات السابقة:

فيما يلي تحليل مختصر للدراسات التي تناولت الإفصاح عن جميع المخاطر التي واجهت بعض المؤسسات المالية وبالتحديد المصارف وأهمها:

1.8. دراسة Woods and Reber, 2003 [2]:

استهدفت هذه الدراسة للتعرف على الإفصاح عن المخاطر للمؤسسات الألمانية والمؤسسات البريطانية بعد تطبيق المعيار رقم (5) وإجراء المقارنة . وبلغ حجم العينة (12) مؤسسة مقسمة إلى (6) مؤسسات ألمانية و (6) مؤسسات بريطانية، واستخدمت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى (content analysis) للتعرف على المخاطر الواردة في التقارير السنوية لهذه المؤسسات . ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1. أن حجم الإفصاح ومستواه عن المخاطر بالنسبة للمؤسسات الألمانية زاد بشكل ملحوظ بعد تطبيقه المعيار الألماني رقم (5) الخاص بالتقرير على المخاطر.
2. أن المستوى العام للإفصاح عن المخاطر ما يزال أعلى في بريطانيا مقارنة بالوضع في ألمانيا.

2.8. دراسة lajili and Zeghal, 2005 [1]:

هدفت هذه الدراسة أيضاً إلى تحليل مستوى الإفصاح عن المخاطر التي تمارسها الإدارة في التقارير المالية السنوية للمؤسسات الكندية والإفصاح عنها بجميع الأطراف الخارجية المستفيدة من المعلومات المالية ، ولم تركز هذه الدراسة على المخاطر المالية فقط وإنما تركزت على المخاطر غير المالية مثل المخاطر الوقتية والمخاطر التشغيلية والبيئية ، أي إنها تركز على جميع جوانب الخطر وناقشت الدراسة ثلاثة أنواع للإدارة (داخلي) الإدارة المؤسسة ، والإفصاح (الخارجي) الإفصاح للمستخدم الخارجي للبيانات والتقارير المالية والنوع الثالث من الإفصاح، هو الإفصاح عن المخاطر الذي يهم الإدارة والمستخدمين الخارجيين في الوقت نفسه. وأجريت الدراسة على (300) مؤسسة في مختلف القطاعات الاقتصادية ، وأظهرت نتائج الدراسة التي كان من أهمها :

1. أن معظم المؤسسات تمارس النوعين من الإفصاح (الإلزامي والطوعي) حتى يستفيد منه أصحاب القرار.
2. أن المخاطر المالية تبدو أكثر تأثيراً على عمليات المؤسسة.
3. أن التقارير المالية تهمل عناصر مهمة من خريطة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة.

3.8. دراسة كمال ، 2007 م [3]:

هدفت هذه الدراسة إلى القيام بدراسة تحليلية لمشاكل القياس والإفصاح عن مخاطر مؤسسات الأعمال مع تقويم الوضع الراهن بجمهورية مصر العربية بغرض تنمية الإفصاح المُحاسبي بها. كما هدفت إلى تحديد المشاكل التي لم تتناولها الدراسات المحاسبية المصرية وتقوم على توافق الآراء الواردة بالدراسات العلمية المصرية مع القواعد والمعايير والقوانين التي تنظم الإفصاح المُحاسبي عن مخاطر مؤسسات الأعمال في مصر.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

1. تشابه المعايير المحاسبية وقواعد القيد بالبورصة وكذلك قواعد حوكمة المؤسسات المصرية إلى حد كبير مع تلك السائدة بالدول الأكثر تقدماً.
2. قلة الدراسات المصرية في هذا المجال ، فقد جاءت الدراسات لتتناول دور المحاسبة والمراجعة في إدارة المخاطر بشكل عام .

4.8. دراسة Kongprajya , 2010 [4]:

هدفت هذه الدراسة إلى الإفصاح عن المخاطر في المؤسسات التايلاندية . واستخدمت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى واختبار (ANOVA) في اتجاه واحد ، وبلغ حجم العينة (30) مؤسسة من المؤسسات التايلاندية. واعتمدت الدراسة في تجميع البيانات على التقارير السنوية لهذه المؤسسات . ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1. وجود علاقة إيجابية بين حجم المؤسسة ومستوى مخاطر المؤسسة وبين حجم الافصاح عن المخاطر.
2. أن مستخدمي المعلومات في حاجة أكثر إلى الإفصاح عن الأحداث المستقبلية الجيدة والسيئة.
3. أن المستوى الحالي للإفصاح عن المخاطر المالية منخفض نسبياً.

5.8. دراسة دسوقي ، 2014 م [5]:

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر العلاقة وتوضيحها بين الإفصاح المُحاسبي عن المخاطر المالية في التقارير السنوية وعوائد الأسهم ، وتم تُحقِّقَ من هذا الهدف من خلال دراسة الأبحاث المتعلقة بمشكلة الدراسة وتحليلها وتحديد متغيراتها مع إجراء دراسة تطبيقية . حيث بلغ حجم العينية (42) مؤسسة من المؤسسات المدرجة بمؤشر (30 EGX) في سوق الأوراق المالية في الفترة من 2007 م وحتى 2011 م .

وتوصلت هذه الدراسة بعد تحليل البيانات باستخدام أسلوب تحليل المحتوى وأساليب الإحصاء الوصفية التي تمثلت في: الوسيط الحسابي ، والانحراف المعياري ، ومعامل الالتواء ، وكذلك أسلوب (Kolmogorov-Smirnov) للوصول إلى وجود إفصاح على المخاطر المالية في التقارير السنوية للمؤسسات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية .

وخلصت الدراسة إلى وجود بعض المؤشرات التي تمثل المخاطر المالية (مخاطر السيولة ، ومخاطر سعر صرف العملة ، ومخاطر الائتمان ، ومخاطر الأدوات المالية) التي تتعرض لها مؤسسات الأعمال التي تؤثر على عوائد الأسهم للمؤسسات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرفية. [6].

6.8. دراسة الشعراوي ، 2017 م [7]:

ركزت هذه الدراسة على مُحددات تطبيق إدارة المخاطر في أي مؤسسة وهي حجم المؤسسة وعلى بعض آليات إدارة المخاطر، حيث هدفت الدراسة إلى الإفصاح عن المخاطر في التقارير المالية ، سواء كان الإفصاح على أنواع المخاطر (مالية ، غير مالية) ، أو أنواع الإفصاح عن المخاطر (كمية، وصفية) ، أو مكانة الإفصاح عنها سواء في صلب القوائم المالية أو بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية (التقارير المالية).

وكلما تبين للباحث أنه في مصر يُفْصَح عن المخاطر في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، سواء بالنسبة للمخاطر المالية (خطر السوق ، وخطر الائتمان ، وخطر السيولة) ، وذلك للمحافظة على استمرارية المؤسسة في المستقبل, أو المخاطر الاقتصادية، والتنظيمية. وبالتالي يُفْصَح عن الأدوات المالية ومخاطرها فقط دون أنواع المخاطر الأخرى.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الخبرة المالية لدى أعضاء لجنة المخاطر تُعد أهم عنصر يؤكد فعالية إدارة المخاطر، بينما يكون هنا التأثير غير معنوي بالنسبة للإفصاح عن المخاطر المالية وغير المالية، وقوة لجنة المخاطر.

7.8. دراسة حامد، البرغثي، 2018م [8]:

ركزت هذه الدراسة على وضع إطار مقترح دراسي يمكن منه قياس مخاطر الإعمال وإدارتها في المصارف التجارية، وذلك في ظل ظروف البيئة الليبية ومساعدة المصرف من تطبيق الطريقة المناسبة والمتقدمة لقياس مخاطر الإعمال وإدارتها للالتزام بالضوابط الرقابية. وقد تناولت الدراسة في ضوء ما تتطلبه لجنة بازل (2) من تحقيق الأدنى لرأس المال المصرفي، ومراجعة السلطات الرقابية وانضباط السوق.

وخلصت الدراسة إلى توصية الباحثَيْن بالأهمية بأنه يجب على المصارف الإفصاح عن مخاطر الإعمال كمياً ونوعياً في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، ويتم ذلك في ضوء صدور معيار تقرير مالي يلزم المصارف بالإفصاح عن المخاطر بصفة عامة ومخاطر الإعمال بصفة خاصة.

9. الجانب النظري للدراسة:

وتناولنا في هذا الجانب الدراسة والتحليل إلى مدخل في العمل المصرفي في ليبيا ، ونظام المعلومات فيها وعن التقارير والقوائم المالية والمؤشرات الأساسية التي يفصح عنها المصارف ، وإلى مفهوم المخاطر وأنواعها وأهمية الإفصاح عنها وطرقه، وكيفية قياسها وتحليلها والتعرف على القوانين والتشريعات النافذة وعلى المعايير الدولية الخاصة بها .

1.9. مدخل إلى العمل المصرفي:

1.1.9. تعريف المصرف:

تختلف التعاريف الخاصة باختلاف القوانين والتشريعات المنظمة للحياة الاقتصادية والمالية في البلدان المختلفة. كما تختلف باختلاف طبيعة نشاط هذه المصارف وشكلها القانوني ، وفيما يلي تعريف بمفاهيم أبرز المصطلحات الواردة من مصرف ليبيا المركزي.[9]

1. المصارف التجارية: تشمل جميع المصارف التجارية العاملة في ليبيا والمرخص لها بمزاولة الأعمال المصرفية والخاضعة لإشراف مصرف ليبيا المركزي وفقا لأحكام القانون رقم (1) لسنة 2005م بشأن المصارف وتعديلاته، ويسمح لهذه المصارف بقبول الودائع. ولا يشمل هذا التعريف المصارف المختصة أو المؤسسات المالية الأخرى.
2. الجهاز المصرفي: يشتمل على المصرف المركزي والمصارف التجارية.

2.1.9. وظائف المصارف وأهميتها الاقتصادية والمالية:

الدور الاقتصادي الذي تلعبه المصارف في الوقت الراهن يتوقف عليه إلى حد كبير انتظام الحياة الاقتصادية في البلاد واستقرارها ونموها نتيجة ما تقدمه للمشاريع الصناعية الكبيرة من خدمات والمساهمة الفعالة في تنشيط الحياة التجارية وتطورها ، وهي بذلك تشغل حيزا كبيرا من التنظيم الاقتصادي.[10]

3.1.9. الإفصاح في التقارير المالية للمصارف التجارية :

قد أولت معايير المحاسبية الدولية IAS)) التي أصدرتها لجنة معايير المحاسبة الدولية عناية كبيرة باعتبارات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وإعداد التقارير المالية ، فبالإضافة إلى المعيار المُحاسبي الدولي رقم (1) الخاص بعرض البيانات المالية ، والمعيار المُحاسبي الدولي رقم (30) بـ "

الإفصاح في البيانات المالية للمصارف والمؤسسات المالية المتشابهة "، خصصت كذلك في كل المعايير الأخرى الصادرة عنها قواعد خاصة بالإفصاح عبر المعلومات التي تخص الموضوع الذي يعالجه كل معيار من هذه المعايير. كما يهدف المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) إلى بيان البيانات المالية ذات الغرض العام لضمان إمكانية المقارنة مع البيانات الخاصة للفترات السابقة والبيانات المالية للمؤسسات الأخرى.[11]

لذلك سوف يحاول الباحثان الإجابة عن السؤال التالي للدراسة وهو: ما التقارير التي يفصح عنها المصرف ؟ ومن المستفيدون منها؟ وما حدود الاستفادة من هذه التقارير؟

4.1.9. التقارير والقوائم التي يفصح عنها المصرف :

وهي التقارير التي يعدها المصرف لمقابلة احتياجات الأطراف الخارجية على اختلاف فئاتها إلى البيانات والمعلومات التي يهمها للاطلاع واتخاذ القرارات المُناسبة المبنية عليها. ومن هذه البيانات ما يُقَدَّم إلزاماً على المصرف بموجب القوانين والأنظمة السائدة كالبيانات المُقدمة إلى المصرف المركزي أو وزارة المالية، أو منها ترغب إدارة المصرف اطلاع الغير من المستفيدين كالعملاء والمساهمين والشركاء والإدارة العليا والجهات الحكومية ومراقبي الحسابات والمودعين والمقرضين.[11]

وقد أوجبت المادة رقم (60) من قانون رقم (1) لسنة 2005م بشأن المصارف وتعديلاته ، " بأنه يتولى مصرف ليبيا المركزي جمع وفحص التقارير التي ترسلها المصارف إليه ، عملا بأحكام هذا القانون، ويقوم في نهاية آخر يوم عمل مدخل شهر بإعداد تقرير موجز على مراكزها المالية ، ونشرها في مدونة الإجراءات ".[12]

وبناءً على مادة رقم (84) من القانون نفسه ، " بأنه تتولى جميع المصارف التجارية طيلة السنة وفي مكان ظاهر وبمقره الرئيسي وجميع فروعه ، نسخة من آخر قوائم مالية رُوجعت له، وعليه نشرها في مدونة الإجراءات التابعة لمصرف ليبيا المركزي، وفي إحدى الصحف المحلية "[12]

ولكي يتحقق الهدف المنشود من التقارير لنشرها من المصرف المركزي فإنه لابد من الأخذ بعدة اعتبارات شكلية وموضوعية عند إعدادها ومنها [13]:

1. يجب أن تكون التقارير الدورية منتظمة أي يحدد وقت تجهيزها، نظرا لأهمية التوقيت في عملية اتخاذ القرارات وتقويم الأداء.
2. أن تكون التقارير شاملة لجميع عناصر النشاط في المصرف وهي البنود والحسابات.

ولفهم كيفية تسجيل الأحداث وكيفية إعداد التقارير المالية ، لابد من إلقاء النظرة على بعض المصطلحات المُحاسبية لفحصها ونشرها ، وذلك لأن جميع الأحداث الاقتصادية سوف تؤثر على واحدة أو أكثر من البنود والعناصر التالية [13]:

- الأصول - الالتزامات- حقوق الملكية – الإيرادات – المصروفات .

2.9. المفاهيم الأساسية للمخاطر وكيفية الإفصاح عنها :

يهدف هذا المبحث إلى التعرف على المخاطر وتحليلها وأنواعها وأهمية الإفصاح عنها وطرقه وكيفية تحليلها، والتعرف على المعايير والقواعد المُحاسبية المتعلقة بها.

1.2.9. ماهية المخاطر :

إن مفهوم المخاطر يعد من الموضوعات محل الجدل، نظرا لوجود صعوبة في تحديد مفهوم المخاطر عند إجراء أي دراسة على الإفصاح عن المخاطر. ويرجع ذلك إلى تعدد مفاهيم المخاطر في المستقبل. من أن هناك العديد من الدراسات عن المخاطر، إلا أنه لا يوجد تعريف محدد لها.

وبتحليل الدراسات السابقة الذي تناولت فيها مفهوم المخاطر يمكن القول بأنه هناك مجموعة من العناصر أو الشروط أو الخصائص الإيجابية التي لابد أن يتضمنها تعريف المخاطر وهي [14] :

1. أن الخطر عبارة عن التغير الناتج عن أحداث مستقبلية لا يمكن التنبؤ بها.
2. أن الخطر مرتبط بتوقعات ستحدث في المستقبل.
3. أن الخطر ينتج لأن ما يحدث في الواقع يمكن أن يختلف عما هو متوقع أن يحدث.
4. أن الخطر يتضمن تحقق مكاسب أو خسائر.

2.2.9. أنواع المخاطر :

ظهرت تقسيمات (تصنيفات) عديدة للمخاطر، فعلى سبيل المثال، قد قسمتها إحدى الدراسات إلى مخاطر الأعمال، والمخاطر الاستراتيجية والمخاطر المالية، بينما صنفتها أخرى وفقا لخصائص الخطر وفقا لمصادر البيئة الخارجية. و قامت دراسة أخرى بتصنيف المخاطر على أساس مصدر الخطر ، والارتباط بالمؤسسة ، وعلى أساس الميزة التنافسية المعلوماتية . وفيما يلي عرض لأهم التصنيفات المختلفة لأنواع المخاطر :

وفيما يلي شكل (1) يوضح هذا التصنيف: وفقاً لمصادر الباحثين

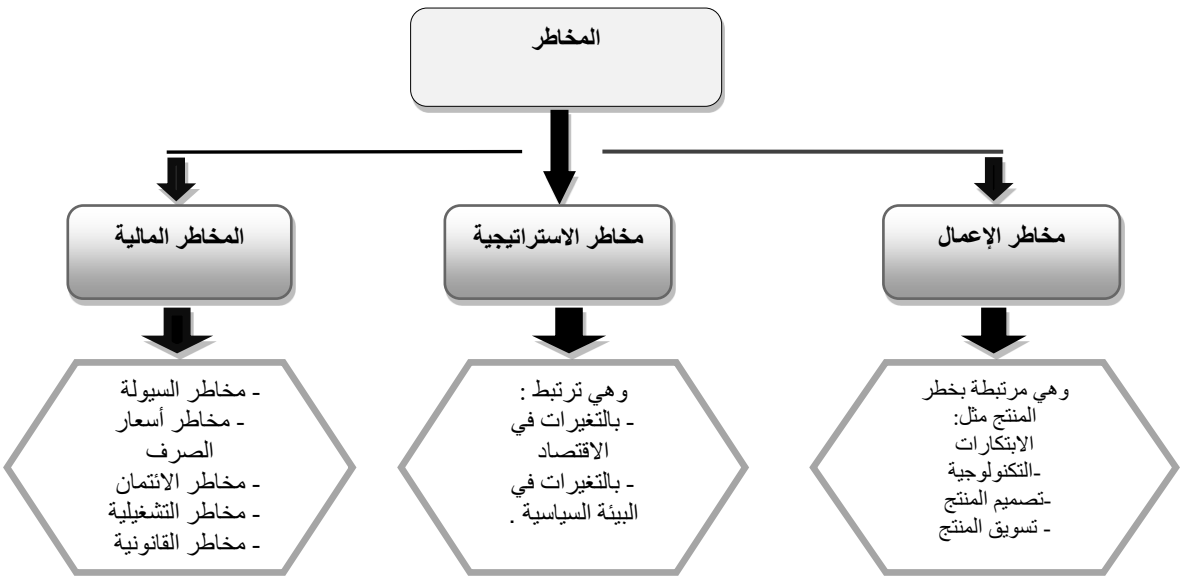

وأوضحت دراسة [15] أنواع المخاطر فيما يلي :

1. مخاطر الائتمان : (crédit Risks) هي المخاطر المرتبطة بالخسارة المالية المُحتملة الناشئة عن فشل العميل أو الطرف الآخر في تسوية التزاماته المالية أو التعاقدية.
2. مخاطر السيولة : (liguidity Risks) هي المخاطر الناشئة عن عدم المقابلة بين التدفقات النقدية المتولدة عن أموال والتزامات داخل الميزانية وتدفقات الفائدة للأدوات المالية خارج الميزانية.
3. مخاطر السوق (Market Risks) : تنشأ أساساً من عدم التأكد من الأسعار المستقبلية للأدوات المالية المستخدمة في المؤسسة. فهي تمثل الخسارة المحتمل أن تعاني منها المؤسسة نتيجة امتلاكها مركزا سوقياً في مواجهة تحركات معدلات الفائدة وتحركات أسعار العملات وتنقسم مخاطر السوق إلى :

أ- مخاطر معدل الفائدة :(Interest Rate Risks) هي المخاطر الناتجة عند تقلبات أسعار الفائدة في أسواق المال، حيث قد تدخل المؤسسة في عمليات الائتمان بمعدلات اقتراض فائدة ثابتة ومتغيرة.

ب- مخاطر العملة (Currency Risks) : هي المخاطر الناتجة عن تغير قيمة العملات الأجنبية نتيجة للتقلبات في أسعار الصرف وهذا التغير يمكن أن يؤثر في قيم الأصول والالتزامات المؤسسة المقومة بعملات أجنبية ، وعلى صافي دخلها الجاري ، وأيضاً على تدفقات النقدية الحالية والمستقبلية.

4. المخاطر المنتظمة :(Systematic Risks) وهي المخاطر التي يمكن أن تتمثل في أحد المؤسسات المالية إلى السوق بأكمله ، ولذلك فهي لها علاقة بعوامل الاقتصاد الكلي مثل الاستقرار الدولي والمحلي مما يهدد استقرار المؤسسة المالية في الدولة.
5. مخاطر الأعمال(Business Risks) : وتتجلى هذه المخاطر نتيجة عدم الالتزام بالقوانين والإرشادات والتعليمات المنظمة لعمل المؤسسة للعمل في الدولة التي تعمل بها المؤسسة ، في حين تنشأ هذه المخاطر على مخالفة المصرف للقوانين والمعايير الصادرة على السلطات الرقابية. "وقد صنفت لجنة بازل (II) للرقابة المصرفية المخاطر القانونية والتنظيمية ضمن مخاطر الأعمال وفقا لاتفاقية بازل(II). (8)
6. المخاطر الاستراتيجية: Startegic Risks)) : وهي تلك المخاطر التي ترتبط بالظروف والتغيرات السياسية والاقتصادية العامة والتي تقع في نظافة البيئة الخارجية المحيطة بالمؤسسة ، مما يؤثر على أداء المؤسسة .

3.2.9. أهمية الإفصاح المالي :

ترجع أهمية الإفصاح المالي إلى حاجة الأطراف المعنية والمستفيدة والمهتمة بالمؤسسة إلى معلومات كافية وملائمة عن تلك المؤسسة ، ولاسيما المعلومات المتعلقة بنتائج أعمال المؤسسة ومركزها المالي ، وذلك من أجل اتخاذ قراراتهم الاقتصادية والاستثمارية الرشيدة اتجاه هذه المؤسسة سواء كان بشراء أو بيع أو الاحتفاظ بأوراقها المالية. لذا فإنه يمكن القول بأن أهمية الإفصاح تتبع من أن مخرجات النظام المحاسبي (القوائم والتقارير المالية) تمثل مصدرا مهما للحصول على المعلومات الخاصة بالمؤسسة. [1]

وفقد عرّف [15] أن المقصود بالإفصاح المالي هو " أن تظهر القوائم المالية جميع المعلومات الرئيسية التي تهم الفئات الخارجية عن المؤسسة، والتي تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية اتجاه المؤسسة بصورة رشيدة. ويقصد بالقوائم المالية ما تعده إدارة المؤسسة من بيانات مالية كقائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية "، وعلى أن يشتمل الإفصاح عن البنود الاختيارية والإلزامية الواردة في القوائم المالية ، والملاحظات على الحسابات، وتحليلات الإدارة للعمليات التي تمت خلال العام الحالي ، والمتوقعة خلال العام المقبل والمعلومات التكميلية الأخرى .

4.2.9. أهمية الإفصاح عن المخاطر التي تواجه المصارف :

ترجع أهمية الإفصاح عن مخاطر التقارير المالية للمصارف إلى أنها تعد أهم مصدر للمعلومات التي تستخدمها ثلاث مجموعات من المستخدمين ، وهم العملاء، والمساهمون، والدائنون، المستثمرون الحاليون والمرتقبون والجهات العامة الرقابية ذات العلاقة. [15]

حيث إن المصارف تفصح عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر لتلبية طلبات المراجعين في الحصول على معلومات تساعدهم في اتخاذ قراراتهم المُناسبة، فقد أوضحت بعض الدراسات فوائد الإفصاح عن المخاطر ومزاياه فإنه يزيد من الشفافية وتحقيق العدالة بين المستخدمين، ويساعدهم في التحقق من صحة المعلومات الموجودة بالقوائم المالية. [16]

5.2.9. طرق الإفصاح عن المخاطر المالية في المصارف :

إن التقارير المالية السنوية هي تقارير على العمليات المصرفية. والقوائم المالية تمثل الجزء المحوري للتقارير المالية ، وتتمثل أيضا الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المالية للأطراف الخارجية ، والهدف من هذه المعلومات هو عرض البيانات حول المركز المالي للمصرف وأدائه وتدفقاته النقدية التي يستخدمها شريحة عريضة من المستخدمين عند اتخاذهم قرارات اقتصادية ، والتقارير المالية السنوية تشمل معلومات مالية، ومعلومات غير مالية ، ونشرات وتقارير مجلس الإدارة والتنبؤات المالية وتقرير مراجع الحسابات.[17] وتشتمل طرق الإفصاح على المخاطر المالية في :

1.5.2.9. الطريقة الأولى : ضمن الإيضاحات والملاحظات المتممة ، حيث تُقَدَّم الإفصاحات المطلوبة بشأن طبيعة المخاطر الناشئة على الأدوات المالية بتاريخ التقرير ومداها كما هو مُحدد في المعيار لإعداد التقارير المالية الدولي رقم (7) للإبلاغ المالي . وتشمل المخاطر المفصح عنها على مخاطر الائتمان ، ومخاطر السيولة ، ومخاطر الأدوات المالية.[3]

2.5.2.9. الطريقة الثانية : يقترح بعض الباحثين بأن الإفصاح عن المخاطر يكون في قائمة مستقلة . وتقوم هذه الطريقة على عرض المعلومات المتعلقة بالمخاطر في شكل قائمة إضافية مستقلة ، بالإضافة إلى القوائم المالية المنشورة. حيث تقوم إدارة المصرف بإعداد تقرير مفصل على القوائم المالية تستعرض فيه الصورة العامة للأداء المالي والمركز المالي للمصرف.[12]

6.2.9. أدوات تحليل المخاطر لأغراض الإفصاح المالي :

يوجد العديد من مقاييس المخاطر المالية فمنها مقياس مالية ومقياس إحصائية :

1.6.2.9. المقاييس المالية (المُحاسبية): وهي تتضمن البنود الواردة في التقارير المالية وهي تعتمد على قياس قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير . ويعتمد قياس المخاطر المالية الإفصاح عن مجموعة من النسب والمؤشرات المالية التي يمكن من خلالها التعرف على الحالة المتوقعة للمصرف. ومن أهم النسب والمؤشرات المالية التي يمكن استخدامها في قياس المخاطر المالية، ما يلي [3]:

1- نسبة السيولة. .	**2-** نسبة السيولة .
3- نسبة التداول.	**4-** الرافعة المالية .
5- نسبة إجمالي ا).ون إلى حقوق الملكية .	**6-** نسبة التمويل طويلة الأجل في هيكل التمويل
7- نسبة التمويل طويلة الأجل إلى الأصول طويلة الأجل	**8-** تحليل الاتجاه **Trend (Analysais)** .
9- رأس المال العامل.	**10-** نسبة التركيز.

مصدر: الباحثان، 2019 م.

2.6.2.9. الإحصائية: وهي تتضمن مجموعة من الأساليب التي تعتمد على نظرية الاحتمالات بشأن توقع حدوث المخاطر في المستقبل، حيث تعتمد على قياس درجة التشتت في قيم المتغيرات المالية، أو قياس درجة حساسياتها اتجاه التغيرات التي تحدث في متغير آخر. كما يعتمد الإفصاح عن الأساليب على بيانات تاريخية (القوائم المالية) بغرض التنبؤ باحتمال حدوث حدث معين في المستقبل [17]، ومن أهم هذه الأدوات ما يلي:

1- المدى.	2- التوزيعات الاحتمالية.
3- الانحراف المعياري.	4- معامل الاختلاف.
5- معامل بيتا.	6- تحليل الحساسية.
7- مصدر: القيمة عند الخطر .	ـــــــ

مصدر : الباحثان، 2019 م .

سيُتَناول مغزى تحليل هذه الأدوات (المقاييس المالية) وتحليلها في الجانب العملي من هذه الدراسة عند إجراء الدراسة التحليلية على المصارف التجارية.

7.2.9. المعايير المُحاسبية المرتبطة بالقياس والإفصاح عن المخاطر :

أعدت هذه المعايير طبقا لإعداد التقارير المالية الصادرة من الاتحاد الدولي للمحاسبين (International Financial Reporting standards) (IFRS) وبالنسبة للمعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم (30) المعاد صياغته عام 1994م وهو الخاص بالإفصاح في البيانات المالية للمصارف والمؤسسات المالية المماثلة.[18]

أما المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS 21)الذي ينص على ضرورة قيام المصارف بالإفصاح عن مخاطر أثر تغير أسعار الصرف على القوائم المالية. هذه الآثار ذات تأثير جوهري . ولذلك يمكن القول بأن هذا المعيار يطالب بالإفصاح عن مخاطر عدم استقرار أسعار الصرف وهي إحدى مكونات الدراسة التي بدورها إحدى مكونات المخاطر المالية.[19]

ويتطلب المعيار المُحاسبي رقم (39) بالإفصاح عن الأدوات المالية : " الإفصاح والعرض " ، والخاص بالإفصاح عن المعلومات الخاصة بالعوامل التي تؤثر على مبلغ وتوقيت ودرجة التأكد الخاصة بالتدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية ، وأيضا الإفصاح عن السياسات المُحاسبية المتبعة لتلك الأدوات، ويتطلب هذا المعيار كذلك الإفصاح عن المعلومات الخاصة بطبيعة مدى استخدام المصرف للأدوات المالية، وما تخدمه من أغراض النشاط ، والمخاطر المرتبطة بها والسياسات المستخدمة لإدارة هذه المخاطر. [20]

وتشتمل أهداف المعيار المُحاسبي الدولي رقم (IAS 32) في تحد الميزانية، عرض الأدوات المالية والداخلية في الميزانية ، وتحديد المعلومات الواجب الإفصاح عنها فيما يخص الأدوات المالية المدرجة في الميزانية والمُدرجة خارج الميزانية (غير مسجلة بالدفاتر). [11]

وقد قدمت لجنة معايير المحُاسبة الدولية (IASB) معايير التقارير المالية الدولية (IFRS 7) بعنوان : " الأدوات المالية – الإفصاح "، ويتضمن هذا المعيار متطلبات للإفصاح والقياس عن الأدوات المالية وعن نوعية التحوط وفقاً لما يلي [21]:

1. يتطلب القياس والإفصاح من خلال الفترات المالية التي يتوقع فيه حدوث تدفق للأموال وتقدير تأثيرها على الأرباح والخسائر المؤسسة.
2. الإفصاح عن عمليات التحوط التي لم يعد حدوثها متوقعاً والقيم المعترف بها في الدخل الشامل الآخر خلال الفترة المالية ، بجانب القيمة المستبعدة من المكون المفضل لحقوق الملكية ، بالإضافة إلى قيم عدم فعالية التحوط المعترف بها في قائمة الأرباح والخسائر عن الفترة ".[22]

ويتطلب معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 7) بأن تفصح أي مؤسسة مالية عن استراتيجيتها اتجاه مواجهة المخاطر التي تتعرض لها ، وكيفية تطبيق تلك الاستراتيجية من خلال الإفصاح عن المخاطر باستخدام الأدوات المالية المشتقة .[19]

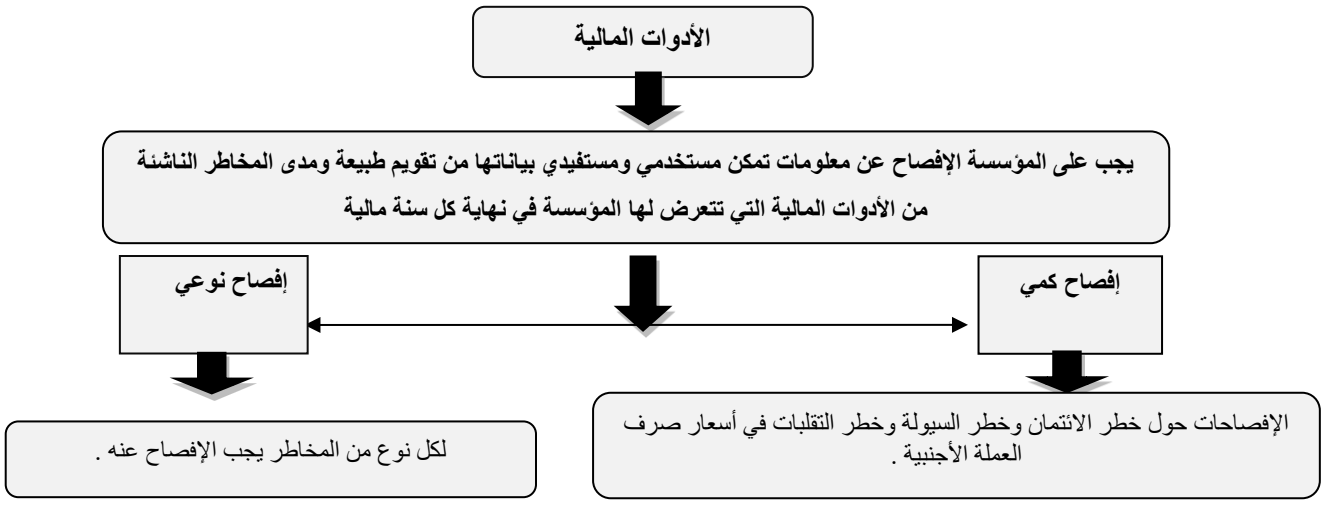

الشكل رقم (2) يوضح متطلبات الإفصاح وفقاً لما ورد بمعيار التقرير المالي الدولي 7 (IFRS)) :

المصدر [11] :

8.2.9. الإفصاح عن المخاطر باستخدام الأدوات المالية :

يضاف إلى ما سبق أن معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) أشارت إلى ضرورة الإفصاح عن المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة نتيجة استخدام الأدوات المالية في عمليات التحوط من خلال الإفصاح عما يلي [19]:

أ- الإفصاح النوعي :

يوضح كيفية نشأة الخطر ومدى تعرض المؤسسة للخطر والأهداف والسياسات الموضوعة لإدارة الخطر ، والطرق المختلفة لقياس الخطر بالإضافة إلى التغيرات التي تنشأ نتيجة لتطبيق سياسات إدارة المخاطر .

ب- الإفصاح الكمي :

يقوم من خلال تقرير ملخص كمي يعكس مدى التعرض للخطر في نهاية السنة المالية صادر من إدارة المخاطر مع التركيز على مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان التي تتعرض لها المؤسسة نتيجة استخدام الأدوات المالية.

وتجدر الإشارة إلى أنه بصدور معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) أصبح هناك التزام كامل من جانب دول العالم بتلك المعايير دون إحداث أي تغيير فيها ، حيث ترجمت لجنة معايير المحاسبة الدولية تلك المعايير إلى جميع لغات العالم حتى لا يكون هناك عدم وضوح في معاني محتوى المعايير ، وأوجبت التزام جميع الدول بتلك المعايير لتحقيق الاتساق والتماثل في القياس والعرض والإفصاح.[18] وانطلاقا مما سبق ذكره سيقوم الباحثان بدراسة تحليلية على واقع الإفصاح عن المخاطر المالية في المصارف التجارية الليبية من واقع القوائم المالية الموحدة لهذه المصارف حسب تقارير مصرف ليبيا المركزي الذي يقوم بنشرها .

10. الجانب العملي للدراسة :

يتناول هذا الجانب الدراسة التحليلية لدراسة العلاقة بين الإفصاح والمخاطر المالية باستخدام أسلوب تحليل المستوى واستخدام الأساليب الإحصائية المُناسبة لتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) (Statistical Package for Social Sciences) ، إذ إن اختيار الأساليب الملائمة في التحليل يعتمد على نوعية البيانات المراد تحليلها . وفيما يلي الأساليب التي اسْتُخْدِمتْ لغايات تحقيق أهداف الدراسة لاختبار واستدلال فرضياتها :

- **الأساليب الإحصائية الوصفي: (Descriptive Statistics)** اسْتُخْدِمَت هذه الأساليب للحصول على قراءات عامة عن عينة الدراسة وتضمنت الأساليب الإحصائية استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية.
- **اختبار : (One Sample T-Test)** وهو لتحديد مستوى معنوية (Significance)بين متغيرات الدارسة وهو الإفصاح عن المخاطر والتقارير المالية التي تنشرها المصارف التجارية.
- **معامل الارتباط بيرسون : (Person Correlation)** وهو اختبار ارتباط معلمي بغرض التعرف على مدى قوة العلاقة أو ضعفها بين كل من المتغيرات محل الدراسة ، ويعد هذا الأسلوب من أهم الأساليب الإحصائية التي تقيس الارتباط بين الإفصاح عن المخاطر في المصارف التجارية و باقي المؤسسات المالية الأخرى .

1.10. متغيرات الدراسة :

الشكل رقم (3) يوضح متغيرات الدراسة

2.10. مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المعلومات المالية للمصارف التجارية المُدرجة في تقرير مصرف ليبيا المركزي لعام 2018م، لتحليل مستوى إفصاحات عناصر المخاطر في تقاريرها السنوية المنشورة ، التي يبلغ عددها (18) مصرفاً تجارياً ، اعتباراً مع بداية عام 2009م حتى نهاية عام 2018م ، ومقارنتها مع عناصر مخاطر المؤسسات المالية الأخرى التي تنشرها في التقارير نفسها، ومجتمع الدراسة يتكون من المصارف حسب الجدول التالي :

المصارف التجارية في ليبيا حتى عام 2018 م:

1- مصرف الوحدة.	2- مصرف الجمهورية.	3- مصرف التجارة والتنمية.
4- المصرف التجاري الوطني.	5- مصرف الصحاري.	6- المصرف المتوسط.
7- مصرف الإجماع العربي.	8- مصرف السراي للتجارة.	9- المصرف المتحد.
10- مصرف الأمان.	11- مصرف الوفاء.	12- مصرف الخليج الأول.
13- المصرف التجاري العربي.	14- المصرف الليبي الخارجي.	15- مصرف شمال إفريقيا.
16- المصرف الإسلامي للتنمية.	17- مصرف النوران.	18- المصرف الإسلامي الليبي.

المصدر : [9]

3.10. أسلوب جمع البيانات :

جُمِعَت بيانات الدراسة من التقارير المالية للمصارف التجارية التي تنشره مصرف ليبيا المركزي سنوياً من إدارة البحوث والإحصاء وتشمل المدة المطلوبة للتحليل محتوى الإفصاح عن البنود المستخدمة في المخاطر ، وهذه التقارير تنشر على الموقع الإلكتروني الخاص بمصرف ليبيا المركزي (cbl.gov.ly) سنوياً [23].

4.10. أسلوب الدراسة :

حيث تعتمد الدراسة في اختبار فروض الدراسة على تحليل مستوى الإفصاح عن المخاطر في التقارير المالية للمصارف التجارية في ليبيا، بالفرضيات العدم وهي :

الفرض الرئيس للدراسة : (H0) لا تقوم المصارف التجارية بالإفصاح عن المخاطر في تقاريرها المالية السنوية.

الفرض الفرعي الأول :(H0) لا تقوم المصارف التجارية بالإفصاح عن مخاطر السيولة في تقاريرها المالية السنوية.

الفرض الفرعي الثاني : (H0) لا تقوم المصارف التجارية بالإفصاح عن مخاطر أسعار صرف العملة في تقاريرها المالية السنوية.

الفرض الفرعي الثالث :(H0) لا تقوم المصارف التجارية بالإفصاح عن مخاطر الائتمان في تقاريرها المالية السنوية .

الفرض الفرعي الرابع :(H0) لا تقوم المصارف التجارية بالإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية والتحوط منها في تقاريرها المالية السنوية.

الفرض الفرعي الخامس : (H0) لا توجد علاقة جوهرية بين الإفصاح عن هذه المخاطر في المصارف التجارية عن باقي المؤسسات المالية الأخرى .

الفرضية الصفرية $H_0: SMA \leq \%50$

الفرضية البديلـــــة $H_1: \mathbf{SMA} > \%50$

$$(\mathbf{Sig}) < \mathbf{0.05}$$

حيث إن (SMA) هو المتوسط الحسابي و(Std . Deviation) الانحراف المعياري وقيمة (Sig). للفرضيات الدراسة

5.10. المقاييس المستخدمة في الدراسة :

اخْتُبِرَتَ مقاييس من الدراسات السابقة وأُجْرِيتْ إجراء تعديلات عليها بما يجعلها مُناسبة مع الدراسة. ويعتمد قياس المخاطر على مجموعة من البنود المالية التي يمكن من خلالها التعرف على الحالة المتوقعة للمصرف. ومن أهم البنود المالية التي يمكن استخدامها في تحليل المخاطر المالية لأغراض الإفصاح هي:

جدول رقم (1) المقاييس المالية لأغراض الإفصاح

عناصر المخاطر	أهم النسب والمؤشرات المتعلقة ببنود المخاطر	طريقة تحليل الدراسة	نوع الإفصاح	المصدر	وفقاً لدراسة
مخاطر السيولة	نسبة السيولة نسبة التداول نسبة النقدية	المصارف التي لا تفصح عن البنود التي تستخدم في تحليل مستويات المخاطر لأغراض الإفصاح تأخذ قيمة (0) والمصارف التي تفصح عن البنود التي تستخدم في تحليل مستويات المخاطر لأغراض الإفصاح تأخذ قيمة (1)	وصفي	التقارير المالية السنوية للمصارف التجارية المنشورة في مصرف ليبيا المركزي	- (دسوقي ، 2014) - (الشعراوي ،2017) (ندا ، 2018)
مخاطر أسعار صرف العملة الأجنبية	نسبة التغير في سعر الصرف				
مخاطر الائتمان	نسبة المديونية نسبة الاقتراض نسبة الديون إلى حقوق الملكية نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية				
مخاطر الأدوات المالية	مؤشر الرافعة المالية العائد على الأرباح العائد على الأصول معدل النمو				

المصدر: الباحثان، 2019.

6.10. التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة :

يوضح الجدول رقم (2) نتائج التحليل الوصفي ((Descriptive Statistics لمتغيرات الدراسة لجميع المصارف التجارية والفترة الزمنية للدراسة كاملة ، التي وصلت عدد المشاهدات فيها إلى (190) مشاهدة (بند) على مستوى إفصاح جميع البنود المطلوبة من متغيرات الدارسة :

جدول رقم (2) يوضح نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

ر . م	الفترة (السنوات)	عدد المشاهدات (البنود)	عدد الإفصاحات	المتوسط الحسابي (SMA)	الانحراف المعياري (Std . Deviation)
1	2009	19	10	0.53	0.513
2	2010	19	12	0.63	0.496
3	2011	19	8	0.42	0.507
4	2012	19	16	0.84	0.375
5	2013	19	12	0.63	0.496
6	2014	19	15	0.79	0.419
7	2015	19	8	0.42	0.507
8	2016	19	12	0.63	0.496
9	2017	19	12	0.63	0.496
10	2018	19	12	0.63	0.496
إجمالي عدد المشاهدات		**190**	**117**	**المتوسط العام للانحرافات**	**0.4801**
المتوسط العـــــــام للإفصاح				**%63**	**Sig = 0.000**

ومن الجدول السابق يمكن التوصل إلى الملاحظات التالية:-

أن بنود الإفصاح يتكون من (19) بنداً جرى تقسيمها على أربعة عناصر للمخاطر هي : المخاطر المتعلقة بالسيولة (5 بنود) ، ومخاطر أسعار صرف العملة الأجنبية (4) بنود ، ومخاطر الائتمان (5) بنود ، ومخاطر الأدوات المالية (5) وبنود للإفصاحات المطلوبة، والإفصاحات حسب المؤشرات والنسب المتعلقة بها ، ويبين الجدول رقم (2) مستوى الإفصاح عن المعلومات المصرفية الأربعة ، حيث احْتُسِبَتْ هذه احتساب هذا البيانات عن طريق إيجاد مستوى الإفصاح عن كل عنصر من عناصر متغيرات الدراسة وقسمته على إجمالي عدد البنود في كل جزء ولكل تقرير ولكل سنة . فعلى سبيل المثال بلغ عدد بنود الإفصاح في عام 2018م (19) بنداً ، فإذا أفصحت المصارف عن (12) بنداً من هذا العناصر (المخاطر) فتكون مستوى إفصاح العام للمصارف التجارية في فترة الدراسة هي (63%) ، والانحراف المعياري (0.4801).

7.10. نتائج الإحصاء التحليلي للفروض الفرعية للدراسة :

قد استخدم الباحثان الاختبار التحليلي والوصفي للدراسة ، وذلك لتحليل مستوى إفصاحات المخاطر (المتغير المستقل) التي تواجه المصارف خلال الفترة المحددة للدراسة ، وهي التي تبدأ من عام 2009م وتنتهي في عام 2018م ، وذلك كما هو موضح في الجداول التالية :

جدول رقم (3) يوضح نتائج التحليل الوصفي للفرضية الأولى عن الفترة كاملة

المتغير	البنود المطلوبة للإفصاح	مستوى الإفصاحات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الحد الأعلى	الحد الأدنى
مخاطر السيولة	الأصول المتداولة	10	1.00	0.0000	1.00	1.00
	الأصول السائلة	9	0.90	0.3162	1.00	0.00
	الالتزامات المتداولة	9	0.90	0.3162	1.00	0.00
	النقدية وما في حكمها	9	0.90	0.3162	1.00	0.00
	النقدية خارج المصارف	9	0.90	0.3162	1.00	0.00
المتوسط العام للمتغير		**46**	**%92**	**0.2523**		

بلغ عدد البنود (5) بنود وتعد هذه البنود جزءاً من المعلومات والبيانات المصرفية الرئيسة التي يترتب على كل مصرف الإفصاح عنها . وقد بلغت نسبة الإفصاح عن هذه بنود هذا الجدول في الحد الأعلى (100%) بمقابل (1%) في الحد الأدنى، وبوسط حسابي بلغ (92%) وانحراف معياري (0.2523). وبلغ أعلى عدد للبنود التي أُفْصِحَ عنها في هذا الجدول الخاص بمتغير مخاطر السيولة (46) بنداً أُفْصِحَ عنها من قبل جميع المصارف التجارية لاهتمامهم بهذا المخاطر.

والجدول التالي يبين اختبار (t – test) للفرضية الفرعية الأولى :

جدول رقم (4)

قيمة t	Sig. المعنوية
1.760	0.000

وتشير النتائج إلى وجود تأثير معنوي (0.000) ، وهي أقل من مستوى المعنوية (Sig.=0.05) ، لذلك تُرْفَض رفض فرض العدم من الفرض الفرعي الأول H0)): " لا تقوم المصارف التجارية بالإفصاح عن مخاطر السيولة في تقاريرها المالية السنوية "، وقبول الفرض الرئيس البديل (H1) وهي " تقوم المصارف التجارية بالإفصاح عن مخاطر السيولة في تقاريرها المالية السنوية ".

جدول رقم (5) يوضح نتائج التحليل الوصفي للفرضية الثانية عن الفترة كاملة

المتغير	البنود المطلوبة للإفصاح	مستوى الإفصاحات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الحد الأعلى	الحد الأدنى
مخاطر أسعار صرف العملة	متوسط سعر الصرف	4	0.40	0.5164	1.00	0.00
	سعر الصرف عن بداية المدة	6	0.60	0.5161	1.00	0.00
	سعر الصرف عن نهاية المدة	6	0.60	0.5161	1.00	0.00
	مخصصات واحتياطيات العملة الأجنبية	5	0.50	0.5270	1.00	0.00
المتوسط العام للمتغير		**21**	**%53**	**0.5189**		

بلغ عدد بنود هذا الجدول (4) بنود، ومن الجدول رقم (5) يتضح أن مستوى الإفصاح عن بنود هذا المتغير قد بلغت في حدها الأعلى (100%) مقابل (0%) في حد الأدنى، وبوسط حسابي مقداره (53%) وانحراف معياري 0.5189 . وبلغ أعلى بنود التي أُفْصِحَ عنها عن الفترة المطلوبة للدراسة (6) بنود من قبل (18) مصرفاً تجارياً وهو سعر الصرف عن بداية المدة ونهايتها حسب تقاريرهم المالية السنوية، إما متوسط سعر الصرف لم تفصح عن هذا البند عن اغلب المصارف.

والجدول التالي يبين اختبار t – test للفرضية الفرعية الثانية :

جدول رقم (6)

قيمة t	المعنوية .Sig
4.423	0.040

وتشير النتائج إلى وجود تأثير معنوي (0.040) ، وهو أقل من مستوى المعنوية ،(Sig=0.05)ولذلك نرفض فرض العدم من الفرض الفرعي الثاني (H0): "لا تقوم المصارف التجارية بالإفصاح عن مخاطر أسعار صرف العملة الأجنبية في تقاريرها المالية السنوية" ونقبل الفرض الرئيس البديل H1)) وهو : " تقوم المصارف التجارية بالإفصاح عن مخاطر أسعار صرف العملة الأجنبية في تقاريرها المالية السنوية " .

جدول رقم (7) يوضح نتائج التحليل الوصفي للفرضية الثالثة عن الفترة كاملة

المتغير	البنود المطلوبة للإفصاح	مستوى الإفصاحات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الحد الأعلى	الحد الأدنى
مخاطر الائتمان	إجمالي الأصول	10	1.00	0.0000	1.00	0.00
	إجمالي الالتزامات	9	0.90	0.3162	1.00	0.00
	مجموع الديون	8	0.80	0.4216	1.00	0.00
	مخصصات مقابلة للتسهيلات	3	0.30	0.4831	1.00	0.00
	مجموع حقوق الملكية	9	0.90	0.3162	1.00	0.00
المتوسط العام للمتغير		**39**	**%78**	**0.3075**		

كما بلغ المتوسط الحسابي العام في جدول رقم (7) بـ(78%) والانحراف المعياري قد بلغ (0.3075) للمصارف التي تفصح عن بنود ومؤشرات ونسب خاصة بالائتمان من القروض الاجتماعية والسلف التسهيلات التي تمنح للعملاء والمؤسسات وغيرها.

والجدول التالي يبين اختبار (t – test) للفرضية الفرعية الثالثة:

جدول رقم (8)

قيمة t	المعنوية .Sig
5.024	0.011

تشير النتائج إلى وجود تأثير معنوي (0.011)، وهو أقل من مستوى المعنوية ، (Sig=0.05)ولذلك نرفض فرض العدم من الفرض الفرعي الثالث (H0): " لا تقوم المصارف التجارية بالإفصاح عن مخاطر الائتمان في تقاريرها المالية السنوية " .ونقبل الفرض الرئيس البديل H1)) وهو " تقوم المصارف التجارية بالإفصاح عن مخاطر الائتمان في تقاريرها المالية السنوية ".

جدول رقم (9) يوضح نتائج التحليل الوصفي للفرضية الرابعة عن الفترة كاملة

المتغير	البنود المطلوبة للإفصاح	مستوى الإفصاحات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الحد الأعلى	الحد الأدنى
مخاطر الأدوات المالية	الرافعة المالية	1	0.10	0.3163	1.00	0.00
	العائد على الإرباح	4	0.40	0.5164	1.00	0.00
	العائد على الأصول	1	0.10	0.3163	1.00	0.00
	معدل النمو	1	0.10	0.3163	1.00	0.00
	رأس المال العامل	4	0.40	0.5164	1.00	0.00
المتوسط العام للمتغير		**11**	**%22**	**0.3964**		

بلغت عدد مستويات الإفصاح عن هذا22%، والخاصة بمخاطر الأدوات المالية " التحوط " كأداة لإدارة المخاطر وصدور معايير التقارير المالية الدولية رقم (7) الخاصة بالإفصاح عن الأدوات المالية بـ (11) بند عن الفترة كاملة . وكما بلغ المتوسط الحسابي العام (22%) ، والانحراف المعياري (0.3964) وهذا يشير إلى وجود تزايد في الانحراف المعياري مع مقارنته بالمتغيرات الأخرى ، وهذا يبين بأن أغلب المصارف التجارية الليبية لا تستخدم أنشطة التحوط بالأدوات المالية. وهو ما عني عدم قدرة المصارف على استخدام الأدوات المالية والتحوط منها للمصارف التجارية وأن بعض المصارف تستخدم في المشتقات المالية .

والجدول التالي يبين اختبار(t – test) للفرضية الفرعية الرابعة :

جدول رقم (10)

قيمة t	المعنوية .Sig
4.244	0.008

تشير النتائج إلى وجود تأثير معنوي (0.008) ، وهو أقل من مستوى المعنوية ، (Sig=0.05)ولذلك نرفض فرض العدم من الفرض الفرعي الرابع (H0): " لا تقوم المصارف التجارية بالإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية والتحوط منها في تقاريرها المالية السنوية ". ونقبل الفرض الرئيس البديل H1)) وهو : " تقوم المصارف التجارية بالإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية والتحوط منها في تقاريرها المالية السنوية " .

8.10. نتائج الإحصاء الوصفي للفرض الفرعي الخامس : الذي ينص على " لا توجد علاقة ارتباط جوهرية بين الإفصاح على هذه المخاطر في المصارف التجارية عن باقي المؤسسات المالية الأخرى " .

لاختبار علاقة الارتباط بين المصارف التجارية والمؤسسات المالية الأخرى الواردة في التقارير المالية ، اختبرنا مستوى الإفصاح عن متغيرات المخاطر في المؤسسات المالية مثل (صندوق الضمان الاجتماعي ، ومؤسسات التأمين ، وصناديق الاستثمار) التابعة للدولة ، وقد أظهرت النتائج كما يتضح في الجدول رقم (11) ما يلي :

جدول رقم (11) يوضح نتائج التحليل الوصفي للفرضية الخامسة

ر . م	الفترة (السنوات)	عدد المشاهدات	عدد الإفصاحات	المتوسط الحسابيSMA	الانحراف المعياريStd . Deviation
1	2009	19	9	0.47	0.513
2	2010	19	11	0.58	0.507
3	2011	19	9	0.47	0.513
4	2012	19	12	0.63	0.496
5	2013	19	9	0.47	0.514
6	2014	19	11	0.58	0.507
7	2015	19	6	0.32	0.478
8	2016	19	10	0.53	0.513
9	2017	19	9	0.47	0.513
10	2018	19	9	0.47	0.513
إجمالي عدد المشاهدات		**190**	**96**	**المتوسط العام للانحرافات**	**0.5067**
المتوسط العـــــــام للإفصاحات				**%51**	

ويتضح من الجدول السابق رقم (11) وجود عدة ملاحظات التي من أهمها قلة في عدد الإفصاحات بشكل عام عن البنود المطلوبة للإفصاح مقارنةً بإفصاحات المصارف التجارية ، حيث قل المتوسط الحسابي العام عن الفترة الكاملة من (63%) إلى (51%) تقريباً أي بمعدل (12%)، وكذلك ارتفع الانحراف المعياري العام للسنوات الـ (10) من (0.4801) إلى (0.5067)، وهو يشير إلى وجود قلة في الإفصاحات في المؤسسات المالية، وذلك لعدم الاهتمام بهذا البنود الخاصة بعناصر المخاطر في مثل هذا مؤسسات من قبل مصرف ليبيا المركزي وباقي المؤسسات الدولة الأخرى .

والجدول التالي يبين اختبار **(t – test)** للفرضية الفرعية الخامسة :

جدول رقم (12)

قيمة t	المعنوية .Sig
2.758	0.000

تشير النتائج إلى وجود تأثير معنوي (0.000) ، وهو أقل من مستوى المعنوية ، (Sig.=0.05)ولذلك نرفض فرض العدم من الفرض الفرعي الخامس ((H0وهو : " لا توجد علاقة جوهرية بين الإفصاح على هذه المخاطر في المصارف التجارية عن باقي المؤسسات المالية الأخرى ". ونقبل الفرض الرئيس البديل H1)) وهو : " توجد علاقة جوهرية بين الإفصاح على هذه المخاطر في المصارف التجارية عن باقي المؤسسات المالية الأخرى ".

9.10. نتائج الإحصاء التحليلي للفرض الفرعي الخامس: الذي ينص على " لا توجد علاقة ارتباط جوهرية بين الإفصاح على هذه المخاطر في المصارف التجارية عن باقي المؤسسات المالية الأخرى ".

ولاختبار العلاقة بين المصارف التجارية عن مستويات الإفصاح لباقي المؤسسات المالية الأخرى أُجْرِيَ تحليل ارتباط لبيرسون (Pearson Correlation) وقد أظهرت النتائج كما يتضح من الجدول رقم (13) ما يلي :

الجدول رقم (13) مصفوفة ارتباط بيرسون Pearson Correlation)) للفرض الفرعي الخامس

السنوات / المتغير	2018 - 2009	2018 - 2009	2018 - 2009	2018 - 2009
مخاطر السيولة	*0.209	1.000	---	---
مخاطر التغير في أسعار الصرف	*-0.300	**0.301	1.000	---
مخاطر الائتمان	(0.51،	*-0.239	0.097	1.000
مخاطر الأدوات المالية	**-0.614	**-0.587	-0.234-	*0.688-

(*) ، (**) يشيران إلى مستوى معنوية 5% ، 1% على التوالي بناءً على اختبارات ذات الطرفين .

يوضح الجدول السابق رقم (13) وجود علاقة ضعيفة بين المصارف التجارية محل الدراسة وباقي المؤسسات المالية الأخرى لتحديد مستوى الإفصاح عن عناصر المخاطر (المتغير المستقل)، حيث بلغ قيمة معامل الارتباط الخاص بمخاطر السيولة بـ (0.209) وهو ارتباط معنوي عند مستوى (sig.=0.05)، وكذلك توجد علاقة ارتباط قوية بين الصرف، للمتغير الثاني الخاص بمخاطر التغير في أسعار الصرف، حيث معامل الارتباط سالب (0.300) وهو ارتباط معنوي عند مستوى (Sig.=0.05) ، كذلك يوجد ارتباط قوية للمتغير بها، ث الخاص بمخاطر الائتمان والنسب والبنود المتعلقة بها ، حيث بلغت معاملات الارتباط (0.518) و (-0.518) و (0.097) على التوالي وجميعها ارتباط معنوية عند أقل مستوى (Sig.=0.01)، بينما لا يوجد ارتباط معنوي بين المصارف التجارية والمؤسسات المالية الأخرى للمتغير الرابع، حيث بلغ معامل الارتباط بينهما (-0.614) و (-0.587) و (-0.234-) و (-0.688) على التوالي، حيث تبين هذا الارتباط بعدم استخدام الأدوات والمشتقات المالية والتحوط منها من قبل المؤسسات المالية مقارنةً بالمصارف التجارية الليبية محل الدراسة . وبالتالي نصل إلى نتيجة لإجابة الفرضيات الفرعية للدراسة التي نصت على :

" تقوم المصارف التجارية بالإفصاح عن مخاطرها المالية في تقارير المالية السنوية "

10.10. نتائج الدراسة وتوصياتها:

تحقيقاً لأهداف الدراسة قوم الباحثان وحلّلاَ الدراسات السابقة وهي دراسة (دسوقي ، 2014 م) ، و دراسة (الشعراوي ، 2017م) ، و (دراسة ندا ، 2018م) ، ومن خلال منهجية الدراسة الوصفية والاستدلالية وتحديد فروض الدراسة، أسلوب الدراسة، مصادر البيانات، والأساليب المستخدمة في الدراسة توصلنا إلى عدة نتائج وتوصيات للدراسة.

1.10.10. نتائج الدراسة :

ويمكن تلخيص نتائج الدراسة فيما يلي :

- توصل الباحثان من خلال هذا الدراسة إلى رفض فرض العدم الرئيسي الذي ينص على " لا تقوم المصارف التجارية بالإفصاح عن مخاطرها المالية في تقارير المالية السنوية "، وقبول الفرض البديل الذي ينص على " تقوم المصارف التجارية بالإفصاح عن مخاطرها المالية في تقارير المالية السنوية " ، وهذا يتفق مع ما توصل إليه الباحثان من نتائج الدراسة التحليلية عن عناصر المخاطر من السيولة وأسعار صرف العملة الأجنبية والائتمان. إن عدم استخدام الأدوات والمشتقات المالية الخاصة بالتحوط في إدارة المخاطر المصرفية يؤثر على مستويات الإفصاح عن هذا المخاطر عن الفترة المطلوبة للإفصاح، مما يؤدي إلى عدم إظهار بنود الرافعة المالية، العائد على الأرباح، العائد على

الأصول، ومعدل النمو.

- أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط إيجابية بين مستوى الإفصاح عن البيانات المالية المتعلقة بمخاطر السيولة ومخاطر الائتمان مقاساً بالأصول والالتزامات المتداولة وإجمالي الأصول والالتزامات والحقوق الملكية عند مستوى معنوية (0.05)، كما تظهر في ملاحق الدراسة، وهي تعبر عن وجود علاقة إيجابية بين المصارف التجارية والمؤسسات المالية الأخرى محل الدراسة من حيث الحجم المصرف ومستوى الإفصاح عن المعلومات المصرفية. أظهرت النتائج أن أعلى نسبة للإفصاح هي بند الأصول والالتزامات للبنود المتعلقة بالمصارف التجارية وبين المؤسسات المالية الأخرى.
- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح عن البيانات المالية من حيث بند الرافعة المالية وبند رأس المال العامل المعدل.
- وجود علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح عن البيانات المالية وبند الحقوق الملكية بين المصارف التجارية محل الدراسة والمؤسسات المالية الأخرى.
- عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح عن البيانات المالية في تذبذب الأرباح (الدخل) .

2.10.10.التوصيات والدراسات المقترحة:

اعتماداً على ما تُوصِّل إليه من نتائج ، توصي الدراسة بما يلي :

- البدء في استخدام المعيار التقرير المالي الدولي رقم (7) الخاص بالإفصاح عن المخاطر وكيفية تطبيق هذا المعيار باستخدام الأدوات المالية المشتقة من البنود المطلوب إفصاحه في التقارير والقوائم المالية للمصارف التجارية.
- القيام بعمل دراسات أخرى تبحث في الإفصاح عن المعلومات المالية وتطبيقها على المؤسسات الأخرى مثل مؤسسات التأمين وصناديق الاستثمار السيادية للدولة.
- استطلاع آراء مكاتب المُحاسبة والمراجعة حول متطلبات تطبيق معايير التقارير المالية الدولية ومدى استخدامها في المصارف التجارية والمؤسسات المالية .

11. قائمة المراجع :

1. Lajili, k.and Zeghal, D., (2005) , " A content Analysis of Risk management Disclosures in Canadian Annal Reports " . Canadian Journal of Administrative Sciences, col.22. ISS.2, PP : 128 - 142.
2. Woods, M. and Reber, B., (2003). " A comparison of UK and German Reporting Practice in Respect of Disclose Post GAS 5 " . Unpublished conference Paper, 6 th Financial Reporting and Business communication conference, Cardiff Business school, Cardiff.
3. مصطفى محمد كمال ، " القياس والإفصاح المحاسبي على مخاطر مؤسسات الأعمال : دراسة تحليلية لتقويم بيئة الإفصاح المصرية " ، مجلة البحوث العلمية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، العدد 2 ، المجلد 44 ، 2007 .
4. Kongprajya, C., (2010). " The Study of Corporate Risk Disclosure in the case of Thai Listed companies ". The university of Nottingham
5. أسماء رزق دسوقي، " الإفصاح على المخاطر المالية في التقارير السنوية للمؤسسات المدرجة في سوق الأوراق المالية وأثرها على عوائد الأسهم : دراسة تطبيقية "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2014، ص: 9.
6. تاريخ الاطلاع 31.05.2019 www.alnohabsben.com
7. حسام حسن الشعراوي ، " أثر تطبيق إدارة مخاطر فعالة على جودة التقارير المالية " ، رسالة دكتوراه منشورة، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية، 2017.
8. منيرة حامد، وليد البرغثي ، " إطار مقترح لقياس وإدارة مخاطر الأعمال المصرفية – دراسة ميدانية على المصارف العاملة في ليبيا " ، مجلة جامعة بنغازي الحديثة للعلوم والدراسات الإنسانية ، العدد 3، 2019، ص: 1.
9. مصرف ليبيا المركزي ، " الإحصاءات النقدية والمالية - إدارة البحوث والإحصاء " ، طرابلس ، 2018، ص: 1.
10. عبد الله إبراهيم أوبان ، " القوائم المالية والتقارير المحاسبية في المؤسسات والمؤسسات المصرفية واستخداماتها لأغراض التحليل المالي " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة تشرين ، سوريا ، 1998.
11. طارق عبد العال حماد، " التقارير المالية الشفافية والإفصاح العادلة " ، دار الجامعة ، جامعة عبيد شمس، 2005.
12. مصرف ليبيا المركزي، " قانون رقم (1) بشأن المصارف وتعديلاته " ، مؤتمر الشعب العام السابق، طرابلس، ليبيا ، 2005.
13. صالح سليمان عيد ، " مُحاسبة البنوك ومؤسسات التأمين " ، كلية المحاسبة ، غريان ، ليبيا ، 2009 .
14. حسن عبدالعال حماد ، " أثر قواعد وآليات حوكمة المؤسسات على فعالية أنشطة إدارة خطر الإدارة المالية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2010.
15. عوض سلامة الرحيلي، دور نظام السوق المالية الجديد في تعزيز الثقافة والإفصاح المحاسبي في البيئة السعودية : دراسة تطبيقية " ، مجلة البحوث العلمية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، العدد الثاني ، 2004، ص: 40.
16. Spira, L.F, (2003) , " Risk Management : The reinvention of internal control and the changing role of international " , Accounting Auditing and Accountability , Journal. Vol.16 ISS4, pp.640-661.
17. فهيم محمد أبو العزم، " تأثير الإفصاح على رأي المال الفكري على أداء المؤسسات السوقي والمالي" ، الفكر المحاسبي " ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الثاني ، 2006.
18. محمد لطفي حسونة ، " المعالجة المُحاسبية للأدوات المالية والتأثير على البنوك التجارية طبقاً لمعيار التقارير المالية الدولية رقم (9) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (30) دراسة مقارنة " ، مجلة الفكر المُحاسبي ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الرابع ، 2017 .
19. محمد أحمد ندا، " تحليل أثر أنشطة التحوط كأداة لإدارة المخاطر على القيمة السوقية للمنشأة في ظل متطلبات معايير التقارير المالية الدولية : مع دراسة تطبيقية " ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، 2018، ص: 45 – 46 .
20. أحمد محمد العمري ، ميشيل سعيد سويدان، " الإفصاح على المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للمؤسسات الصناعية الأردنية : دراسة ميدانية " ، مجلة البحوث العلمية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، المجلد رقم 44 ، العدد الثاني، 2007 .
21. طلال أبوغزالة، " المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية : معيار IFRS 7 " ، دار النشر مؤسسة طلال ابوغزالة ، الجزء (أ) ، 2015 .
22. http://www.anf.org.ae/.vArabic/ Storge/ other في/الإفصاح المصارف تاريخ الاطّلاع 15.07.2019
23. Cbl.gov.ly موقع مصرف ليبيا المركزي08.06.2019